الناتج الحقيقي والناتج النقدي

الناتج الحقيقي هو عبارة عن الناتج النقدي (الناتج القومي الإجمالي الذي تم حسابه) مقسوما على المستوى العام للأسعار، أي أن الناتج الحقيقي هو عبارة عن الناتج القومي مقوما بالأسعار الثابتة والذي يتم الحصول عليه باستبعاد أثر تغيرات الأسعار عن طريق قسمة الناتج القومي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للأسعار. ويقاس هذا الأخير بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس مضروبة في 100%، أي أن:

Real GDP (constant prices) = Nominal GDP (current prices) / price index number

Prices index number (PI) = (prices in successive year / prices in reference year)* 100%

$$PI = \frac{\sum P_2}{\sum P_1} \times 100\%$$

ويعاب على الرقم القياسي البسيط للأسعار أنه يعطي جميع السلع نفس القدر من الأهمية متجاهلا اختلاف الأهمية النسبية لكل سلعة من السلع. ولذلك هناك طريقة أخرى لاستخراج الرقم القياسي للأسعار، وهي أن نحصل فيها على الرقم النسبي الغير مرجح Un-weighted index number والذي يقوم على أساس حساب منسوب السعر لكل سلعة من السلع ثم يؤخذ متوسط هذه المناسيب. وتعتبر هذه المناسيب أرقاما قياسية لكل سلعة من السلع أي عبارة عن السعر في سنة المقارنة منسوبا إلى السعر في سنة الأساس. ولأخذ الأهمية النسبية للسلع في الحسبان يتم حساب الرقم القياسي المرجح والذي تستخدم فيه الكميات التي تم استهلاكها من السلع المختلفة كأوزان.

1- الرقم القياسي المرجح "لاسبير" $L_q = \frac{\sum P_1 \ q_0}{\sum P_0 \ q_0} \times 100$

2- الرقم القياسي المرجح "باش" $P_q = \frac{\sum P_1 \ q_1}{\sum P_0 \ q_1} \times 100$

3- الرقم القياسي المرجح "فيشر" $F_p = \sqrt{L_q \ \ P_q}$

مشكلات تركيب الارقام القياسية للأسعار:

من المشكلات التي يمكن أن تواجهنا عند تركيب الأرقام القياسية ما يلي:

1- الهدف من الرقم القياسي: هناك العديد من الأرقام القياسية التي يمكن تركيبها، والمشكلة في تصميم الرقم القياسي بالشكل الذي يمكن من الإجابة على أسئلة محددة، فقد نرغب في قياس مستوى أسعار السلع الاستهلاكية أو أسعار السلع المعمرة..إلخ. ولابد من تحديد الهدف من تركيب الرقم القياسي قدر الإمكان وبوضوح ثم تصميم الرقم بناء على ذلك.

2- اختيار السلع التي يتضمنها الرقم القياسي: إن عدد السلع التي نرغب في تحديد مسار أسعارها قد يصل إلى الآلاف ومن الضروري هنا إتباع أسلوب العينة لاختيار مجموعة

منها تمثل جميع السلع سواء من حيث الأهمية النسبية أو من حيث التغيرات التي تطرأ على الأسعار.

3- اختيار الأوزان: بالرغم من الحرية التي نتمتع بها في اختيار الأوزان فإنه بوسعنا أن نتساءل عن إمكانية استخدام أوزان محددة أو أوزان متغيرة باستمرار(كميات سنة المقارنة أو كميات سنة الأساس). وعادة ما يفضل استخدام سنة الأساس لسببين، أولهما أن كميات سنة المقارنة تختلف من سنة لأخرى، أما كميات سنة الأساس فهي واحدة عند اختيار سنة معينة. أما السبب الثاني فيتعلق بصعوبة تفسير الأرقام القياسية ذات الأوزان المتغيرة في حالة المقارنة بين سنتين غير سنة الأساس.

4- اختيار سنة الأساس: يتوجه الاهتمام في اختيار سنة الأساس إلى اختيار سنة عادية حيث لا تكون الأسعار شديدة الارتفاع أو الانخفاض لتفادي استخدام الأرقام القياسية بصورة خاطئة بواسطة بعض مستخدميها الذين يحاولون إضفاء معنى اقتصادي للقيمة المطلقة للرقم القياسي.

5- أخطاء وتحيزات الأرقام القياسية: هناك بعض التحيزات التي قد تلحق بالرقم القياسي وتؤثر عليه إما في الاتجاه الصعودي أو التنازلي، وأسبابها يمكن أن ترجع إلى: التحيز النوعي، أو التحيز المتصل بالأوزان، أو مصادر أخرى للتحيز. يظهر التحيز النوعي نتيجة استخدام المتوسط الحسابي والذي يضفي تحيزا صعوديا على الرقم القياسي. هذا ويمكن تلافي التحيز النوعي باستخدام المتوسط الهندسي.

Arithmetic Mean $$\overline{P} = \frac{P_1 + P2 + ... + P_n}{n}$$

Geometric Mean $$G = \sqrt[N]{P_1 \times P_2 \times .....P_N}$$

أما فيما يخص التحيز المتصل بالأوزان، فإن استخدام كميات سنة الأساس عند حساب الرقم القياسي المرجح يتضمن تحيزا صعوديا، في حين يتضمن استخدام كميات سنة المقارنة تحيزا تنازليا خاصة عندما تتجه الأسعار للارتفاع. هذا وتؤدي التغيرات في جودة المنتجات وظهور سلع جديدة إلى إحداث مشكلات في تركيب الأرقام القياسية للأسعار تؤدي بصورة أو بأخرى إلى وجود قدر معين من التحيز.

الدوال الاقتصادية الكلية :

تعرف الدالة بأنها علاقة تربط بين كل عنصر في مجموعة تسمى "مجال الدالة" وعنصر واحد فقط في مجموعة أخرى تسمى "مدى الدالة". وهناك أنواع مختلفة من الدوال كالخطية والأسية واللوغاريتيمة..إلخ. نتناول فيما يلي أمثلة لبعض الدوال التي يكثر استخدامها في مجال التحليل الاقتصادي الكلي والتي من أهمها الدوال الخطية، حيث تعد من أبسط الدوال التي يمكن التعامل معها رياضيا وبيانيا، والتي تغلب على الدوال التي سنتعامل معها خلال دراستنا للتحليل الاقتصادي الكلي، كدالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، دالة الطلب على العمل وغيرها.

فدالة الاستهلاك مثلا تمثل في صورتها العامة بالدالة الخطية: $C = c_0 + c_1 Y_d$ ، حيث C: تمثل الاستهلاك الكلي، c_0 : مقطع الدالة والمعبرة عن الاستهلاك الثابت أو التلقائي والذي لا يتأثر بالدخل، $c_1 Y_d$: تمثل الاستهلاك التبعي الذي يتأثر طرديا بالدخل المتاح Y_d ويتغير مع تغيراته.
تعتمد درجة تغير الاستهلاك نتيجة لتغيرات الدخل على قيمة c_1 والممثلة للميل الحدي للاستهلاك (ميل الدالة الخطية= المقابل/المجاور) كما في الرسم البياني المقابل.

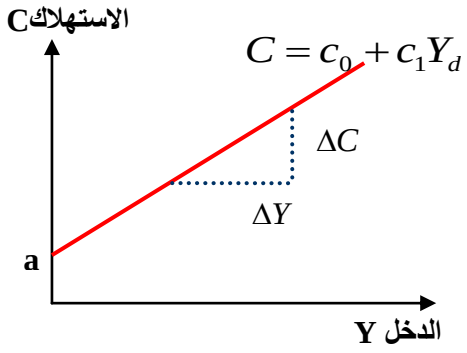

النماذج الاقتصادية الكلية:

يستخدم الاقتصاد الرياضي الأساليب الرياضية المختلفة لتحليل النظريات الاقتصادية، وعليه لا يعد فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد إنما هو مدخلاً للتحليل الاقتصادي يتمكن الاقتصادي من خلاله استخدام الأدوات الرياضية في صياغة المشاكل الاقتصادية في شكل معادلات جبرية أو متباينات أو رسوم هندسية وتحليلها، ومن ثم توفير الحلول لتلك المشاكل عن طريق استخدام الأفكار الرياضية. وقد بدء التطور الأكثر وضوحاً في الاقتصاد الرياضي منذ 1930م، أو بالأصح مع التطورات التي حدثت في الحاسبات الإلكترونية إبان الحرب العالمية الثانية، وما صاحبها من استخدام أوسع للتقنيات الرياضية وتطورات تالية في الاقتصاد الرياضي متفرعة إلى المذهب التجريبي Experimentation (الاقتصاد القياسي Econometrics)، وبناء النماذج الاقتصادية الرياضية في جميع فروع التحليل الاقتصادي.
النموذج الاقتصادي Economic Model فهو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلة (أو مجموعة من المعادلات) Equations التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين". فالنموذج الاقتصادي ما هو إلا صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لقطاع معين، أو دولة معينة خلال فترة زمنية معينة على شكل رموز وقيم عددية. هذا ويعرف النموذج الاقتصادي أيضاً بأنه عبارة عن "تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عدداً من العلاقات الدالية التي تمثل أو تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".

هناك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم، فهناك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والنماذج المقارنة، أو النماذج الكلية والنماذج الجزئية، أو النماذج المغلقة والنماذج المفتوحة وغير ذلك. تختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى نماذج رياضية Mathematical Models ونماذج قياسية Econometric Models. والنموذج الاقتصادي هوعبارة عن إطار نظري لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن إذا حدث وكان رياضياً فإنه عندها يعطي ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة معادلات أو متباينات. أي سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط المتغيرات بعضها ببعض. ويتمثل بناء النموذج Model Building أو ما يعرف بتوصيف النموذج Specification في كيفية التعبير عن النظرية

الاقتصادية أو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة بأسلوب رياضي، أي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات أو المتباينات.

على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق نمو الناتج (الدخل)، واستقرار المستوى العام للأسعار. و تستخدم هذه السياسات في تفادي تقلبات الاقتصاد الحادة والناجمة عن تعاقب دورات الأعمال، وهي دورات يتقلب فيها الاقتصاد بين ذروة النشاط الاقتصادي والركود الكساد. وبداية لدراسة تحديد المستويات التوازنية للناتج والسعر وتقييم السياسات الاقتصادية المختلفة تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي. وهذه الأخيرة يتم التوصل إليها عن طريق تطوير نماذج اقتصادية كلية كنموذج كينز المبسط، نموذج IS/LM، ونموذج الطلب الكلي/العرض الكليAD/AS ، والتي نتناولها باختصار فيما يلي:

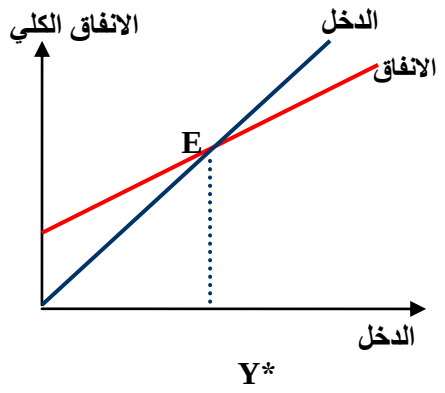

1- نموذج كينز المبسط: يصور الجانب الحقيقي في الاقتصاد والمتمثل في سوق السلع والخدمات فقط لوصف الاقتصاد. ويتحدد التوازن وفقا لهذا الاقتصاد بتساوي جانب الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مع جانب العرض الكلي (الدخل)، والمعبر عنه بيانيا في الشكل المقابل بتقاطع دالتي الدخل (العرض) والانفاق (الطلب) .

يتحدد التوازن عند نقطة التقاطع E وعليه يكون مستوى الدخل التوازني هو Y*. وكما سبق لنا دراسته في مبادئ الاقتصاد الكلي، فإن هذا المستوى هو المستوى التوازني لدخل والذي غالبا ما يتغير ويختل التوازن نتيجة لتغيرات الطلب أو الإنفاق الكلي والذي ينتج بدوره عن تغيرات الاستثمار أو السياسات المالية. يتغير الطلب بالارتفاع فينتقل منحنى الطلب الكلي على أعلى، أو ينخفض فينتقل المنحنى إلى أسفل.

هذا ويعاب على هذا النموذج كونه يتجاهل جانب العرض والذي يتحدد في أسواق عناصر الإنتاج ومن أهمها سوق العمل. ومن جانب آخر يقتصر النموذج على السلع والخدمات في جانب الطلب دون التعرض لسوق النقود وهو السوق الذي تتم فيه التدفقات النقدية لمواجهة الطلب على السلع والخدمات.

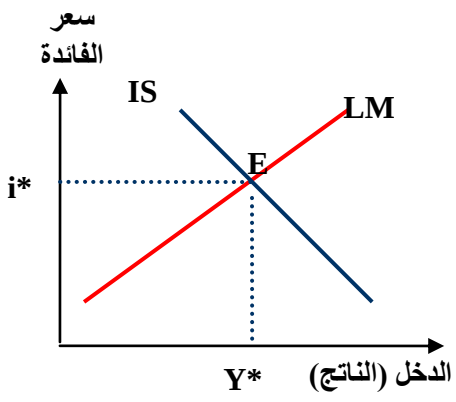

2- نموذج IS/LM: يعد هذا النموذج امتدادا لنموذج كينز المبسط، مضيفا السوق النقدي إلى جانب الطلب الكلي. وعليه يتحقق التوازن بتساوي بتوازن السوقين السلعي والنقدي معاً. أي أنه بناءاً على هذا النموذج يتوازن السوق السلعي بتساوي الطلب الكلي على السلع والخدمات مع المعروض منها من خلال منحنى يعرف بمنحنى IS، في حين يتوازن السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع المعروض منها من خلال ما يعرف بمنحنى LM. ويشكل سعر الفائدة في هذا النموذج حلقة الوصل بين السوقين كما سنتناول وبتفصيل في أجزاء لاحقة من الدراسة.

ويعاب على هذا النموذج كما في النموذج الكنزي إغفاله لجانب العرض وبالتالي عدم التعرض لكيفية تحدد السعر في الاقتصاد.

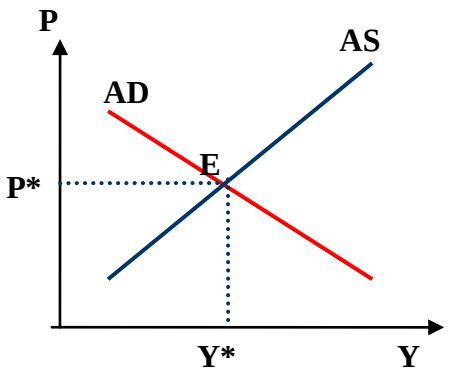

3- نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي: يمثل نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي النموذج الأكثر شيوعا وتطورا بين النماذج الثلاثة، حيث يعالج جانبي الطلب والعرض معا وكيفية تحدد السعر والدخل في الاقتصاد فضلا عن تفسير تقلبات هذين الأخيرين. يتحدد الطلب من خلال سوقي السلع والنقود معبرا عنه بالطلب الكلي، كما يتحدد العرض الكلي من خلال السوقين. وعلى ذلك يتحدد التوازن بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن ثم فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتحدد بالمنحنىAD الموضح بيانيا بالعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر.

هذا وتؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الناتج والتوظف ما لم يكن الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظف الكامل، فإن الأسعار عندها تتجه للارتفاع (تضخم). أما مستوى العرض الكلي والمتحدد بالمنحنى LM على الرسم فيمثل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. وكما هو معروف لدينا من واقع دراسة مبادئ الاقتصاد، فإن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، حيث يمكن زيادة الإنتاج (الدخل) لمواجهة زيادة الطلب. أما عند ارتفاع الطلب وكان الاقتصاد قريبا من مستوى التوظف الكامل فإنه يصعب زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة دون المخاطرة بإحداث تضخم. وقد يحدث أن ينتقل منحنى العرض يسارا بالانخفاض بسبب تأثير السياسات المالية وصدمات العرض كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عندما أدى الحظر النفطي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية فانخفض العرض الكلي مما أحدث كسادا واسع النطاق مصحوبا بتضخم متسارع عرف وقتها بظاهرة التضخم الركودي Stagflaction والتي كانت ظاهرة جديدة لم يعهدها الاقتصاد من قبل.

المشكلات الاقتصادية الكلية

تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة ذات شقين: تعدد و لا محدودية الحاجات الإنسانية، وندرة نسبية في الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباع الحاجات الإنسانية. ولولا هاتان الحقيقتان لما كان لدراسة علم الاقتصاد أي مبرر. فندرة الموارد من ناحية وتعدد الحاجات من ناحية أخرى هما أساس علم الاقتصاد والسببان الرئيسيان للمشكلات الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي. ولعل أهم الظواهر أو المشكلات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد ومستوى رفاهيتهم ومعيشتهم ظاهرتي التضخم والبطالة واللتان ستكونان محلا للدراسة والتحليل فيما بعد. وكما نعلم أن التضخم ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، وهي تعبير يطلق عندما تسود حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. في حين تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تحتل مكانة مهمة في وسائل الإعلام وأحاديث الناس اليومية لما لهذه الظاهرة من آثار حادة على المجتمعات الإنسانية. ويقصد بالبطالة التعطل الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

إن واقع الدول النامية يوضح بما لايدع مجالاً للشك أنها تحتاج إلى نمو إقتصادي يخرجها من الوضعية المزرية التي تعيشها، ونعني بالنمو الإقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين الوضع الإجتماعي للأفراد. وفي سياق الحديث عن الدول النامية فإنه لما نتكلم عن النمو الإقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الإقتصادية ذلك لكون النمو الإقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع إقتصادي يمكنها من الإستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو

الإقتصادي، أما الدول النامية فإنها تعاني إختلالات هيكلية لابد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الإقتصادي وذلك نتيجة وجود معوقات وكوابح تعوق السير الحسن للعمليات الإنتاجية بالدول النامية، ومن هنا نلاحظ الإرتباط الوثيق بين مفهومي النمو والتنمية الإقتصادية ومن أجل فهم معنى النمو الإقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية ومدى التداخل الحاصل بين المفهومين.

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى مقاييس وتصنيف النمو "التنمية الإقتصادية" وتعرّج أيضًا على نظريات النمو في الفكر الإقتصادي وبلورة مفهوم النمو الإقتصادي عبر مراحل الفكر الإقتصادي.

نمو الدخل القومي (النمو الاقتصادي)

1-مفهوم التخلف الإقتصادي: يظهر التخلف الإقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه إنخفاض حجم النشاط الإقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتطور الإقتصادي إذا كان معدل إنخفاض الدخل الوطني أقل من معدل إنخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي :

-إنخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

-خصائص عناصر الإنتاج.

-خصائص النشاط الإقتصادي

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف إضافة إلى إتسام الإنتاج بالإعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الإقتصادي في الزراعة وبيع المواد الأولية .

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بآلة كل الأفراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الآلة. أما الدول المتخلفة فإن وظائف أفرادها منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات إقتصادها مستقلة عن بعضها البعض.

2-مفهوم النمو الإقتصادي: يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"(. كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الضرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي. وبمأن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي .

ووفق ماسبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في :

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

-إرتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

3- مفهوم التقدم الإقتصادي:

إن قياس النمو الإقتصادي ماهو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الإقتصادي فهو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الإستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف R.BARRE التقدم الإقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" . ويعبر التقدم الإقتصادي عن " مجموع التحسنات في الميدان الإقتصادي والإجتماعي المرافقة للنمو.

4- الفرق بين النمو والتنمية:

يعني النمو الإقتصادي مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادبة زيادته و كذلك تنويعه، فضلاً عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو صحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه .

ويرى بونيه "أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً و واعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن " وبمأن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الإقتصادي والإجتماعي ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني والدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن والطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

تفسير النمو والإشارة إلى تكاليفه

1- **سمات النمو الإقتصادي**: يحصل النمو الإقتصادي بتوفر الظروف التالية:

أ- زيادة حجم الإنتاج : ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الإقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمينة مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بمأن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد

طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

جـ-التقدم الإقتصادي: كما سبق لنا تعريف التقدم الإقتصادي بأنه مجموع التحسنات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الإقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الإقتصادي سمة من سمات النمو وإستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

2- عناصر النمو الإقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ- العمل: نعني بالعمل "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ب- رأس المال : يعرّف رأس المال بأنه :مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين". بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

جـ- التقدم التقني: التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

قياس النمو الإقتصادي

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

أ-الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو مايصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ومايعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولاتأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لايمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب-الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان- ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه.

لنفس المقدار- أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية .

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلدما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية

 # أهمية تحليل النمو الإقتصادي :

نعني بأهمية النمو الإقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

أ-بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ب-بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبمأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهاتها المختلفة ويدفها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع. كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءاً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

 # تكاليف النمو الإقتصادي:

إن النمو الإقتصادي يقتضي الإستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الإجتماعية.

أ-الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية والمحيط: وتتمثل أساسًا في الإزدحام والتلوث وتشويه المناضر الطبيعية وكذلك إستنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز وإستنزاف الغابات ومخلفات ذلك على البيئة.

ب-التكاليف الإنسانية: إن حدوث النمو الإقتصادي وتوسع النشاط الإقتصادي أدى ببعض الطبقات الإجتماعية إلى عدم مقدرتها على الصمود في وجه المنافسة مثل التجار الصغار والحرفيون والمزارعون الذين يعانون من الفقر نتيجة تهميشهم من جهة ومن جهة أخرى أن ربحية مشاريعهم نقصت نتيجة الإعتماد على طريقة الإنتاج الموسع، كل هذا يؤدي بنا إلى القول بوجوب مراقبة النمو الإقتصادي الفظ.

تصنيف الدول وفق معيار النمو الاقتصادي

سنحاول حصر مجموعة من العوامل المتشابهة بين عدد من الدول وتصنيفها في نفس الصنف وذلك من أجل معرفة مدى تقدم دولة ما مقارنة بالدول الأخرى أو تأخرها عنها.
وسنتطرق فيمايلي إلى تصنيفات التالية:

1- -التصنيف البسيط
2- -التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج
3- -التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي
4- -التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد

أولاً: التصنيف البسيط :

من أهم أنواع التصنيف البسيط: تصنيف البنك الدولي و تصنيف الأمم المتحدة.

أ- تصنيف البنك الدولي:

تكمن بساطة هذا التصنيف في إعتماد على معيار الدخل للفصل بين بلد متخلف و آخر متقدم. بحيث إذا بلغ متوسط الدخل الحقيقي قيمة معينة نقول أن البلد متخلف و إذا تعداها نقول أنه سار في طريق التنمية و يقسم البنك الدولي إلى ثلاث مجموعات :

- مجموعة الإقتصاديات منخفظة الدخل .
- مجموعة الإقتصاديات متوسطة الدخل.
- مجموعة الإقتصادات مرتفعة الدخل.

- حيث أن الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من 700 دولار و ذلك بأسعار 1992 تعتبر دول منخفضة الدخل.
- بينما الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار تعتبر دولاً متوسطة الدخل أو دول متخلفة (Pays sous développés).

ويقسم البنك الدولي الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة دول متوسطة الدخل الأدنى بين (700-3000) دولار ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، مجموعة دول متوسطة الدخل الأعلى (3000-7000) دولار .

- أما الدول التي يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 7000 دولار فتعتبر دولاً متقدمة.

ب-تصنيف الأمم المتحدة :يعتبر تصنيف الأمم المتحدة كمحاولة لتفسير التنمية من الجانب الإجتماعي وذلك بدراسة مشاكل الصحة و التعليم و مستوى الدخل الحقيقي- وتحديد معيار يأخذ بعين الإعتبار هذه الجوانب و وفقه يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات.
المجموعة الأولى: هي المجموعة ذات التنمية البشرية العالية، والتي يتراوح مقياس التنمية بها بين 0.8 و 1 ، وتقع جميع الدول المتقدمة في هذه المجموعة.
أما المجموعة الثانية: فهي مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة هي التي يتراوح مؤشر التنيمة البشرية مابين 0.50 و 0.79.

المجموعة الثالثة: مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي الدول التي يقل مقياس التنمية فيها عن 0.50.

ثانياً: التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:

إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية و النوعية لعوامل الإنتاج.

أ-العمل:

ففي الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة وحاجة إلى اليد العاملة الماهرة وهو الذي يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية اليد العاملة بالدول النامية عكس الدول المتقدمة .

ب-التقدم التكنولوجي:

إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية يقتضي من الدول النامية إعطاء الأهمية للتكوين و البحوث التطبيقية التي بواسطتها تستطيع الدول النامية التحكم ولو تدريجياً في التكنولوجيا و الأساليب الفعّالة للتنظيم وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات الإقتصادية.

جـ-الموارد الطبيعية:

إن إختلاف الدول من مواردها الطبيعية و البيئة السائدة بها حيث أن وفرة الموارد الطبيعية عامل رئيسي من العوامل المساعدة على تحقيق النمو وخير مثال على ذلك التقدم الذي حققته بريطانيا غداة اكتشاف مناجم الحديد و الفحم، وكذلك فإن الطقس المعتدل يساعد و يحفز على العمل و بالتالي زيادة الإنتاج و تحقيق فوائض إضافية، إلا أن هذه التحاليل لاتخلو من إستثناءات حيث نجد أن معظم الدول النامية اليوم تحتوي على خيرات باطنية كبيرة و طقس معتدل إلا أنها بقيت تراوح مكانها، وإنعدام الحافز فيها إلى التنمية وذلك مايبرز لنا جلياً قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور.

ثالثاً: التصنيف وفق خصائص النشاط الإقتصادي:

وفق هذه النظرة يتم تقسيم النشاط الإقتصادي إلى ثلاث قطاعات، القطاع الول ويضم الزراعة والمواد الأولية، وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث أننا نجد في معظم البلدان النامية حوالي من 40 % إلى 60% من الناتج الوطني بها يرجع إلى القطاع الأول، أما القطاع الصناعي فيعتبر مصدر لـ من 10% إلى 20% من الناتج. بينما يساهم قطاع الخدمات مابين 20% و 40% ، ونجد أيضاً أن جل اليد العاملة مشتغلة بالقطاع الأول في الدول النامية، وبالتالي فإنه حسب هذه النظرة فإن تغير مساهمة أو مكانه مختلف القطاعات في الناتج الوطني تبرز لنا مدى سير البلد في طريق النمو.

رابعاً: التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة لكل بلد:

وفق هذا التصنيف يتم أخذ بلد معين كنوع لبقية الدول المشابهة له من حيث الثروات الطبيعية المتاحة وكذا من حيث الطاقات البشرية التي يزخربها. وتم تحديد النوع الإفريقي والنوع الأمريكي(أمريكا اللاتينية) والنوع الشرق أسيوي.

1. النوع الإفريقي :ممثلا في كينيا، ومن ملامحها أنها دولة غنية بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من الناحية النوعية والإعتماد على صادرات المنتجات الأولية.
2. نوع أمريكا اللاتينية: ممثلا في المكسيك وهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ويعتمد التصنيع فيها على الرأس المال الأجنبي وصادرات البترول.
3. النوع الشرق أسيوي للتنمية: ويتمثل في التيوان التي تتميز بغنى الموارد البشرية وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية.

النمو السنوي المركب (CAGR)

ارتفع الدخل القومي للبلد خلال عشر سنوات من 1.3 مليار ريال إلى 2.2 مليار ريال. فكم تبلغ نسبة النمو السنوية المركبة للدخل خلال تلك الفترة؟

$$n = 10\ years$$

$$Beginning\ Value = 1.3b$$

$$Ending\ Value = 2.2b$$

$$\text{CAGR} = \left[\frac{Ending\ Value}{Beginning\ Value}\right]^{\frac{1}{n}} - 1$$

$$\text{CAGR} = \left[\frac{2.2b}{1.3b}\right]^{\frac{1}{10}} - 1$$

$$\text{CAGR} = 0.054$$

$$\text{CAGR\%} = 0.054 * 100$$

$$\mathbf{CAGR\% = 5.4\%}$$

عدد السنوات: n

القيمة الابتدائية: $Beginning\ Value$

القيمة النهائية: $Ending\ Value$

نسبة النمو السموية المركبة: CAGR

جدول يبين نسبة النمو المركب لاحد البلدان

ت	السنة المالية	الدخل القومي (بالملايين)	النمو السنوي المركب
1	2009	952	-
2	2010	887	- 6.82 %
3	2011	1202	35.60 %
4	2012	1402	16.62 %
معدل النمو السنوي المركب			13.80 %

جدول يبين نسبة النمو المركب لبلد اخر

ت	السنة المالية	الدخل القومي (بالملايين)	النمو السنوي المركب
1	2009	1097	-
2	2010	1285	17.21 %
3	2011	1140	- 11.35 %
4	2012	1441	26.43 %
	معدل النمو السنوي المركب		9.52 %

حساب معدل النمو السنوي على مدار سنة ولعدة سنوات :

إن حساب النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي يكون مفيدا عند الأخذ في الإعتبار الفرص الإستثمارية. فالبلديات والمدارس والمجموعات الإستثمارية الأخرى تستخدم أيضا حساب النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للإسكان لكي تستطيع التنبؤ بالحاجة المتوقعة إلى المباني والمدارس الجديدة وغير ذلك.ولما تمثله هذه الإحصائيات من أهمية وفائدة فإنه ليس من الصعب حساب النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية.حينما نأخذ في الإعتبار معدلات النمو على مدار عدة سنوات وإستخدام طرق شبيهه بتلك الطرق المستخدمة في حساب معدلات الفائدة الإجمالية يشير دائما إلى عدم الإستقرار على مدار الوقت، حيث إنه من الممكن أن يكون هناك فترات لتنوع النمو بالزيادة أو حتى بالنقصان.

الطريقة الأولى من مجموع طريقتين: النسبة المئوية لمعدل النمو في السنة الواحدة

الخطوة الأولى
تقدير قيمة الإستثمار أو الإسكان في بداية السنة ثم التقدير في نهاية نفس السنة
تخيل لو أن هناك مدينة ما كان تعداد سكانها 150000 في بداية السنة وأصبح 275000 في نهايتها

الخطوة الثانية
حساب الفرق بين قيمة التعداد السكاني في بداية السنة ونهايتها
على سبيل المثال فإن حساباتك سوف تكون 275000-150000 أي 125000

الخطوة الثالثة
حساب خارج القسمة بين الفرق وبين القيمة الأصلية في بداية العام
وفي هذه الحالة يصبح خارج القسمة بين 125000 على 150000 يصبح 0.8333

الخطوة الرابعة
ضرب قيمة الناتج العشري في 100 للحصول على النسبة المئوية
في هذه الحالة يصبح حاصل ضرب 0.8333 في 100 يصبح 83.33أاي أن هذه المدينة بها نمو سكاني على مدار العام الواحد يمثل 83.33 بالمائة

الطريقة الثانية من مجموع طريقتين : حساب النسبة المئوية لمعدل النمو السكاني في عدة سنوات

الخطوة الأولى
يجب أن تكون على علم بالمعادلة الرياضية التي تقوم بحساب النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي على مدار عدة سنوات وهذه المعادلة هي

$$P = [(f/s)^{(1/y)}] - 1$$

F تمثل القيمة النهائية لتعداد السكان

S تمثل القيمة البدائية لتعداد السكان

y تمثل عدد السنوات

الخطوة الثانية
خذ القيمة النهائية للتعداد السكاني وقم بحساب خارج قسمتها إلى القيمة الإبتدائية
بفرض أننا نحاول قياس نسبة معدل النمو السنوي في مدينة تعدادها 10000 بعد عام ثم أصبح 65000 بعد خمسة أعوام. سوف نأخذ في هذه الحالة العدد 65000 ونقوم بقسمته على العدد 10000 ليصبح الناتج في النهاية 6.5

الخطوة الثالثة
قم برفع نتيجة خارج القسمة إلى القوة (y/1)

وبالإستمرار مع المثال السابق فإننا سوف نأخذ الرقم 6.5 ونرفعه إلى القوه 4/1 لذلك تصبح القيمة النهائية 1.5967
ملحوظة : لماذا تم إستخدام الرقم 4 وليس 5 ؟ ذلك يرجع إلى إننا قمنا بحساب التعداد بعد نهاية السنة الأولى وحساب القيمة الثانية عند بداية السنة الخامسة أي أن الفرق بين القيمتين 5-1 يصبح 4 وليس 5

الخطوة الرابعة
قم بطرح العدد 1 من الناتج الأخير 1.5967 لتصبح النتيجة النهائية 0.5967

الخطوة الخامسة
قم بتحويل النتيجة النهائية إلى النسبة المئوية وذلك عن طريق الضرب في 100

في المثال السابق تصبح النتيجة النهائية 0.5967 *100 أي 59.67 % وهذا يعني ان هذه المدينة لديها متوسط معدل نمو سنوي يقدر بحوالى 60 % على مدار أربع سنوات .

لنتأكد أن هذا الرقم صحيح علينا بالتالي :

عدد السكان في نهاية السنة الأولى 10000
عدد السكان في نهاية السنة الثانية=15.670=59.67*10000
عدد السكان في نهاية السنة الثالثة =25.198=59.67*15.670
عدد السكان في نهاية السنة الرابعة=40.233=59.67*25.198
عدد السكان في نهاية السنة الخامسة=65.000=59.67*40.233

جدول يبين
حجم سكان العالم ومعدلات نموها (1990)

الإقليم	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية (%)	معدل نمو السكان (%)
أفريقيا شبه الصحرواية	490	9.3	3
الشرق الأوسط	276	5.2	2.6
جنوب آسيا	1193	22.6	2.2
الشرق الأقصى	1794	33.6	1.4
أمريكا اللاتينية	440	8.3	2.0
أوروبا	780	14.9	0.4
شمال أمريكا	304	5.8	1.1
العالم	5280	100	1.7

يتضح من بيانات الجدول اعلاه الاتي:

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، ولعل أعلى معدل يسود في الدول الأفريقية شبه الصحراوية (3%) وأدنى معدل يسود في الدول المتقدمة، حيث بلغ في الدول الأوروبية وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة (0.4) وفي شمال أمريكا (1.1%).

ب- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد لا بد أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وتحسب الزيادة الحقيقية في الدخل عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

فمثلاً إذا زاد دخل الفرد من 100 إلى 120 دولار بمعدل 20% فحتى نعرف هل هذه الزيادة حقيقية أم نقدية فقط لا بد من معرفة معدل التضخم فإذا كان معدل التضخم أكثر من 20% فهذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي وليس زيادته.

مثال: إذا كان معدل نمو الدخل القومي النقدي في سنة 2004، 20% ومعدل التضخم في نفس العام 25%، المطلوب/ احسب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

معدل النمو الحقيقي= 20%-25%=-5%.

ج- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقته سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم، وعلى ذلك فإننا لا بد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

فمثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت، لكل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

الخلاصة/ النمو الاقتصادي يعني:

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
2. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
3. أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.

معايير قياس النمو الاقتصادي

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية أو النمو الاقتصادي وهي:

أولاً: معايير الدخل.
ثانياً: معايير اجتماعية.
ثالثاً: معايير هيكلية.

أولاً: معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل.

وتشمل معايير الدخل النقاط التالية:

1- الدخل القومي الكلي:

يقترح Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، وقد تم توجيه انتقادات شديدة إلى هذا المؤشر وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

3. معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه المشاكل أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها.

وقضية أخرى هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان يفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

4. معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

وضح سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ- الادخار الصافي Net Saving.

ب- إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) Productivity of Capital.

ج- معدل نمو السكان Population Growth.

وتتخذ هذه المعادلة الشكل الآتي: $D = SP - R$

حيث:

D = هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي،

P = هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D) = (معدل الادخار الصافي S × إنتاجية الاستثمارات الجديدة P) – معدل نمو السكان R.

مثال (1): إذا كان معدل الادخار الصافي كنسبة من الدخل القومي في اقتصاد ما = 6%، وإنتاجية الاستثمارات الجديدة في هذا العام =2%، ومعدل النمو السنوي للسكان =1.25%.

المطلوب/ أوجد معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (D).

الحل:

$D = SP - R$
$D = (0.06 \times 0.02) - 1.25 = -0.05\%$

وهذا يعني أن الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو.

مثـال (2): بـافتراض أن الادخـار الصـافي 12%، معـدل النمـو السـكاني 1.8%، إنتاجيـة الاستثمارات =0.4%.
المطلوب/ أوجد معدل النمو السنوي لدخل الفرد.
الحل:

$D = SP - R$
$D = (0.12 \times 0.4) - 1.8 = 3\%$ تقريباً

ثانياً/ المعايير الاجتماعية:
هناك العديد من المعايير (المقاييس) الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي وسوف نتاول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح:
1- معايير صحية: هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها:
أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.
ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.
ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2- معايير تعليمية:
يؤدي التعليم إلي زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.
ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:
أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
ج- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.
د- 3- معايير التغذية:
ه- تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها، وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.
و- ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

ثالثاً: المشاكل المرتبطة باستخدام إجمالي الناتج القومي لعقد مقارنات عبر الزمن.

1- قد يزداد إجمالي الناتج القومي النقدي في دولة معينة، ولكن هذه الزيادة قد لا تعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، فقد يكون السبب في زيادته من سنة لأخرى ارتفاع الأسعار (التضخم) وليس بسبب زيادة الإنتاج.

مثال: إجمالي الناتج القومي النقدي = الكميات المنتجة من السلع والخدمات X أسعارها

إجمالي الناتج القومي النقدي سنة 2003 = 2000 × 3 = 6000 دولار

إجمالي الناتج القومي النقدي سنة 2004 = 2000 × 6 = 12000 دولار

يلاحظ أن الزيادة السابقة في إجمالي الناتج القومي ناتجة عن التضخم وليس الزيادة في الإنتاج.

2- يمكن التعرف على إجمالي الناتج القومي الحقيقي عن طريق الأرقام القياسية للأسعار.

- الناتج المحلي الحقيقي: هو مقدار ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات بدخله النقدي (القوة الشرائية للدخل النقدي)
- الرقم القياسي المرجح للأسعار: يهتم برصد التغيرات في أسعار كافة السلع والخدمات الداخلة في حسابات الناتج القومي أو المحلي.

وهذا الرقم له ثلاث احتمالات:

أ- أن يكون مساوياً 100 وعندها يكون هناك ثبات في مستويات الأسعار.

ب- أن يكون أكبر من 100 وعندها يكون ارتفاع في مستويات الأسعار (تضخم اقتصادي) والفرق بين الرقم القياسي للأسعار والرقم 100 = معدل التضخم.

ج- أن يكون أقل من 100 وعندها يكون انخفاض في مستويات الأسعار (كساد اقتصادي) والفرق بين الرقم القياسي للأسعار والرقم 100 = معدل الكساد.

مثال (1): إذا كان إجمالي الناتج القومي النقدي لدولة ما = 3650 مليون دولار والرقم القياسي المرجح للأسعار = 127. المطلوب/ أوجد إجمالي الناتج القومي الحقيقي ثم وضح معدل التضخم في هذه الدولة.

الحل:

إجمالي الناتج القومي الحقيقي = إجمالي الناتج القومي النقدي / الرقم القياسي المرجح للأسعار × 100

= 3650 × 100 = 2870 مليون دولار

معدل التضخم = 127 – 100 = 27%

مثال (2): الجدول التالي يبين حجم الإنتاج من بعض السلع وأسعارها في دولة ما:

السلعة	عام 2001		عام 2020	
	الكمية	السعر	الكمية	السعر
منسوجات	800	20	1000	60
أدوية	2000	5	3000	5
قمح	1000	4	900	6

المطلوب:

أ- احسب الناتج القومي النقدي لعام 2001 وعام 2004.

ب- احسب الناتج القومي الحقيقي لعام 2004 معتبراً عام 2001 سنة أساس.

ت- أوجد قيمة الرقم القياسي المرجح للأسعار لعام 2004 موضحاً معدل التضخم.

الإجابة:

أ- الناتج القومي النقدي لعام2001=(20×800)+(5×2000)+(4×1000)=30000 دولار.

ب- الناتج القومي النقدي لعام2004=(60×1000)+(5×3000)+(6×900)=80400 دولار.

ت- الناتج القومي الحقيقي لعام2004=(20×1000)+(5×3000)+(4×900)=38600 دولار.

ث- الرقم القياسي المرجح للأسعار لعام 2004= الناتج القومي النقدي لعام 2004 / الناتج القومي الحقيقي لعام 2004 ×100

$$= \frac{80400 \times 100}{38600} = 208.3$$

معدل التضخم = 208.3 – 100 = 108.3 %

 # المشاكل والصعوبات التي تواجه استخدام إجمالي الناتج القومي في المقارنة بين الدول:

1. إذا فرضنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في سنة ما يبلغ في الهند ثلاثة أضعافه في بنجلادش، فحتى تكون المقارنة صحيحة يتعين تحويل أرقام الناتج القومي في الدولتين إلى عملة واحدة (دولار أمريكي) وعلى ذلك يتعين تحويل كل من أرقام الهند من الروبية إلى الدولار، وكذلك أرقام بنجلادش من التاكا إلى دولار، وهذا ما تقوم بإجرائه الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
2. يوجد تباين كبير في الأسعار بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بسبب ندرة رأس المال ووفرة عنصر العمل في الدول النامية، لذلك نلاحظ أن الدولار الأمريكي يشتري قدراً أكبر من السلع والخدمات خارج الولايات المتحدة ومقارنة بالوضع داخل الولايات المتحدة، فمثلاً قدر أن ثمن السلع التي لا يتم تبادلها خارجياً في الهند يبلغ حوالي 13% من ثمنها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك فإن نفس غذاء الحبوب، إيجار شقة من غرفتين، ثمن خدمات النقل العامة، كل هذا يكلف في شنغهاي 900 دولار أمريكي على أساس السعر الرسمي على حين أن ذلك يكلف 4800 دولار في مدينة آن أدبر بولاية متشجن بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ذلك فإن متوسط دخل الفرد الذي يبلغ 330 دولار في عام 1988 في الصين لا بد وأن يعني أكثر كثيراً من هذا بالمقارنة مع نظيره الأمريكي.